(حاشا) في اللغة العربيّة

د. ناصر إبراهيم صالح النعيمي*

تاريخ وصول البحث: ٩/ ١٠/ ٢٠١٣م تاريخ قبول البحث: ١١/ ٢/ ٢٠١٤م

ملخص

يتناول هذا البحث مادة (حاشا): معناها، واستعمالاتها، وأبعادها الدّلاليّة والإشكاليات التي نشأت بين النحاة من ناحية: رسمها، وجنسها، وإعرابها، بالإضافة إلى اتصالها بغيرها من العوامل كـ (إلا)، و(ما)، ودخولها على (اللام). مستشهداً على كل قول بالأدلة التي استند إليها العلماء، والمناقشات العلمية التي جرت في هذا الموضوع.

وخلص البحث إلى أنّ لـ(حاشا) أربع صور، وهي (حاشا) بالألف القائمة، و(حاشى) بالألف المقصورة، و(حشا) و(حاش) وكلها صحيحة. وأما من حيث جنسها فيحدد بحسب مقامها، فهناك حاش الفعلية ولا خلاف في جنسها، وهناك حاشا التنزيهية وهي مصدر، وهناك حاشا الاستثنائيّة التي تُرجح بأنها حرف جرّ. وأما دخول (إلا) على (حاشا) فغير ممكن. وأما مسألة دخولها على (اللام) فشائع، وعندئذ يحيلها إلى اسم؛ باعتبارها مصدراً لفعل محذوف. أمّا فيما يتعلق باستعمالها في ميادين الاستثناء فالراجح عندي أنّها تعمل على ترسيخ معنى الاستثناء في نفس المخاطب، وتحمل معنى العلاقة الحميميّة والقرب القلبي بين المُسْتثنِى والمستثنَى منه.

Abstract

This research deals with the term *Hasha*, which means far be it (from something), in regard to its meanings, uses, and semantic features. The research examines how it is written, its origin, its conjugation, and its connection with other lingual elements. Reference is made to findings of previous researchers pertaining to this topic.

The research concludes that *Hasha* could be written in four different ways, and that all of them are correct. It examines the different grammatical structures it may occur in according to its location in the sentence.

* أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعةالعلوم الإسلامية العالمية.

المبحث الأول: (**حاشا**) **لغة واستعمالاً**:

تحتوي اللغة العربية على كثير من الألفاظ التي اختلف العلماء في جنسها ومعناها واستعمالاتها، ومن هذه الألفاظ كلمة (حاشا)، فقد شغلت الباحثين قديماً وحديثاً في شكلها، ومضمونها، وسياقها اللّغوي.

(**حاشا**) **لغة**:

جاء في معجم المحيط في اللغة: الحَشْوُ: ما حَشَوْتَ به الفِراشَ وغيرَه، والحَشِيَّةُ: الفِرَاشُ المَحْشُوُّ، وجَمْعُه: حَشَاوى، على الأصل، والحَشْوُ صِغَار الإبلِ، وحاشَيْتُها. والحاشِيُّ: على فاعُوْلٍ: حَشْوُ الإبلِ، والفَرْد حاشيّةٌ، وفي المَثَلِ لَمَنْ يكونُ ذا مَهَانَةٍ ثُمَّ يَنْتَقِلُ إلى العِزِّ: "غَلَبَتْ حِلَّتها حَوَاشِيها". والحَشْوُ من الكَلام: الفَضَلُ الذي لا يُعْتَمَدُ عليه. والحِشْوَةُ أيضاً. وهو الضَّعِيْفُ. وحاشِيَتا الثَّوْبِ: جانِباه. وحاشِيَةُ السَّرَابِ: كُلُّ ناحِيَةٍ منه، والجَميعُ: الحَوَاشي[١].

وجاء أيضا: الحَشى: الطَّرَفُ من الأطْرافِ. والنّاحِيَةُ. وما دُوْنَ الحِجابِ مِمّا في البَطْنِ كالكَبِدِ والطِّحَالِ والكَرِشِ. وهو أيضاً: ظاهِرُ البَطْنِ وهو الخَصْر. وشَتَمْتُهم فما تَحَشَّيْتُ منهم ولا حاشَيْتُ منهم أحَداً: أي ما بالَيْتُ. وحاشَيْتُ عن فلانٍ، وَحشَيْتُه: إذا نَزَّهْتَه ودافَعْتَ عنه[٢].

ومن خلال ما تقدم نجد أنّ هناك غير معنى لكلمة (حاشا)، وهي كما يلي:

أولاً: بمعنى طرف الشّيء الأقصى. فحاشية كل شيء طرفه. وحاشيتا الثوب جانباه اللّذان لا هَدْب فيهما[٣].

ثانيا: بمعنى ناحية الشيء. فنقول: هؤلاء حاشيته، أي في ناحيته وظله، وأتيته فما أجلّني ولا أحشاني، أي: فما أعطاني جليلة ولا حاشية، وفي الحديث أنه كان يصلّي في حاشية المقام أي جانبه وطرفه[٤].

والملاحظ أن المعنيين السابقين متقاربان جداً. ويمكن أن يكونا أصل معنى الاستثناء وهو ما تفيده (حاش)؛ وذلك لأن الاستثناء عبارة: عن إخراج الشيء مما دخل فيه الأول بأداة استثناء. فكأنّ ما يُخرج بأداة الاستثناء يُجعل جانباً وطرفاً؛ وذلك لأن المستثنى يُنحّى جانباً. قال الأزهري[٥]: جعله من حِشى الشيء أي من ناحيته. وفي اللسان[٦]: إذا قلت: حاشى لزيد، أي: قد تنحّى زيد من هذا، وتباعد عنه. وكذا قولهم: تحوّش عن القوم: أي: تنّحى. ومعناه: عزْلُه مما وُصف به القوم، فلم يدخل في جملتهم. قَالَ أَبُو بكر الْأَنْبَارِي: "معنى حَاشَا فِي كَلَام الْعَرَب أَعْزِلُ

فلَانا من وصْفِ الْقَوْم بـ (الحَشَا) وَلَا أُدْخِلُه فِي جُمْلتهم، وَمعنى الحشا النَّاحِيةُ[٧].

ثالثاً: بمعنى التّنزيه. جاء في مفتاح العلوم:"حاشا للاستثناء بمعنى التّنزيه[٨] فيُقَال: حاشَ لِلهِ، أَيْ تَنْزيهاً للهِ، وهذا التّنزيه- في ظنّي- بمعنى الابتعاد والبراءة عن الاتصاف بالشّيء، وهو ما يفيده الاستثناء أيضاً من الابتعاد عن مقصود الفعل في أسلوبه.

وعلى ضوء ما تقدم يتضح لنا أنّ كلمة (حاشا) تدور حول معنى: (الناحية)، أو (الجانب)، أو (الطرف)، أو (التّنزيه) وجميعها تحمل مقصدا واحدا في الإطار العام، وهو: الاستثناء، والبراءة والإبعاد. وفي جميع الأحوال لا تخرج هذه المعاني عن الحقل اللغوي الواحد؛ فجلها تدلّ على الإخراج من مضمون السّياق الوارد الرّئيس.

ومن الجدير بالذكر أنّ (حاشا) ترسم في صّور متعددة، هي:

١. تقول العرب: (حاشا) بإثبات الألفين، وهو أكثر استعمالاتها[٩]. سواء بصورة الألف القائمة، أو بصورة الألف المقصورة (حاشى).

٢. ويقال: (حشا)[١٠] بحذف الألف الأولى. حذفت الألف من الكلمة اختصاراً، لكثرة استعمالها[١١]، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

حَشــا رَهْــط الــنّبي فــإنّ مِــنْهم
بُحــوراً لا تُكــدّرها الــدّلاء[١٢]

٣. ويقال أيضاً: (حاش)[١٣] بحذف الألف الثانية، واستُدل على ذلك بما ورد في قوله تعــالى:﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[يوسف: ٣١]، فقالوا: حذفت الألف من (حاش) اختصاراً لكثرة استعمالها[١٤]. جاء في تهذيب اللغة باب الهاء والميم[١٥]: "وَمِنْهُم من يَقُول: أَيْها بِلَا تاء - مع المؤنث المنادى-، وَمن قَالَ أَيْها، فَإِنَّهُ حذَف التَّاء كَمَا حذفت الْيَاء من حاشى، فَقَالُوا: حاش لله".

والصور السابقة جميعها معتمدة- بالنسبة لي-؛ فلم أجد من اختلف عليها أو ردها، باستثناء الصورة الثالثة -حاش- فقد ردها بعض العلماء ومنهم المرادي الذي نفى هذا الرسم (حاش) وقال: "ولم يسمع بـ(حاش)"[١٦]، وأشار الجوهري إلى تضعيفه لـ (حاش) بقوله: "وإنما قُرِئ حاش بلا ألف اتباعاً للكتاب -القرآن الكريم- وإلا فالأصل حاشا بالألف"[١٧].

والذي أراه أن صور (حاشا) كلها

صحيحة، وأنّه لا مبرر لموقف المرادي؛ إذ إنّ ورود رسم (حاش) في المصحف بحذف الألف الثانية يكفي لأن تكون معتمدة، أما قول الجوهري إن (حاش) هنا خاصة برسم المصحف فهو ينقصه الدليل، لأنّ معاجم اللغة أوردت هذه الرّسم ولم تنكره[١٨]. وفي ظنّي أن المسألة تعتمد على الطاقة الصوتية في نطق الفتحة التي فوق (الحاء)، أو التي فوق (الشين). فالفتحة مأخوذة من الألف، أو كما يقال الحركات القصيرة أبعاض حروف المد، فتارة يكتفي بالأصل عن الفرع فتظهر الحركة القصيرة (الفتحة)، وتارة تطول الحركة القصيرة استجابة للبناء الإيقاعي المتوازن في السّياق اللغوي، أو تيسيرا وتسهيلا في النّطق، أو ضرورة شعريّة[١٩]. وعليه فجميع صور رسم (حاشا) -في رأيي- سليمة صحيحة مقبولة.

أمّا بخصوص حذف الألف الأولى، أو الثانية من (حاشا) لكثرة الاستعمال فهذا أمرٌ واردٌ في اللسان العربيّ، قال ابن السراج: "والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود، إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يَعْنون"[٢٠].

وعلّق المالقي على حذف الألف من (حاشا) لكثرة الاستعمال، حيث قال: وقد يجوز حذف ألفها الآخرة اختصارا كقوله تعالى:﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[يوسف:٣١]؛ وذلك لكثرة الاستعمال...، وأضاف: والصحيح أنّ (حاش) فعل حذف آخره لكثرة الاستعمال[٢١]. كما تحذف الميم من (لا جرم) فيُقَال: وَلَا جَرَ، بِلَا مِيم، قَالَ الكسائِيُّ: حُذِفَت الْمِيم لِكَثْرَة استِعمالهم إيّاه، كَمَا قَالُوا :(حاشَ لِلَّه)، وَهُوَ فِي الأَصْل (حاشَا لِلّه)، وكما قالُوا: أَيْش، وإِنَّما هُوَ أَيُّ شَيْءٍ، وكما قَالُوا: سَوْ تَرَى، وَإِنَّما هُوَ سَوْفَ تَرَى[٢٢].

والفرق بين حاشا الاستثنائية، والفعلية، والتي للتنزيه من حيث رسمهنّ:

-أنّ حاشا الاستثنائية لها صورتان: (حاشا) بإثبات الألفين" وحاشا الحرفية هي التي تكتب بالألف [٢٣]، و(حَشَى) بحذف الألف الأولى" وهي قليلة، قال الشاعر:

حشى رهط النبيّ فإنّ منهم
بحورا لا تكدرها الدّلاء[٢٤]

-أمّا (حاشى) الفعلية فلا تأتِ إلاّ بصورة واحدة وهي بالياء فقط، قال خضر عبد الله" وتستمل-حاشى-فعلا فيرسم آخرها ياء[٢٥].

- أمّا التي للتنزيه ففيها لغات أربع: اللغتان المذكورتان في (حاشا) الاستثنائية، والصورة

الثالثة تكون بحذف الألف الثانية (حاشَ)، والرابعة بتسكين الشين (حاشْ) قال الطبري: "اختلف القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرّاء الكوفيين "حاشَ لله" بفتح الشين وحذف اليـاء، وقـرأه بعـض البصـريين بإثـبات اليـاء (حاشى لله) وفيه لغات لم يقرأ بها "حاشى اللهُ".... وذُكر عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ بهذه اللغة "حاشْ لله" بتسكين الشين والألف يجمع بين ساكنين"[٢٦]. وروى الأصمعي عن نافع أنّه قرأ كما قرأ أبو عمرو بن العلاء" وقلنَ حاشا للهِ" بإثبات الألف وهو الأصل[٢٧]، وذكر المرادي[٢٨]: "وقال غيره- يقصد ابن مالك صاحب الألفية-: إن حاش - أي بحذف الألف الثانية- لم يستثن بها"، وهذا صحيح.

(حاشا) استعمالاً.

إنّ المتتبع للسياقات اللغوية لـ (حاشا) يجد أنها وردت عن العرب في استعمالات لغوية ثلاثة، هي:

الاستعمال الأول: أن تكون أداة استثناء جامدة، فتحمل معنى أداة الاستثناء الأصلية (إلاّ)؛ فتُخرِج ما بعدها من حكم ما قبلها، فقولهم: خرج القوم حاشا زيدٍ أو زيداً. أي: إنّهم جعلوه في ناحية من لم يخرج، ولم يجعلوه في جملة من خرج[٢٩].

وتختلف (حاشا) هذه عن (إلاّ) في خمسة أوجه:

- أنّ (حاشا) أداة استثناء فرعيّة قد تستخدم في سياق الاستثناء أو لا، أمّا (إلاّ) فهي أداة استثناء أصيلة.

- أنّ (حاشا) جامدة في سياق الاستثناء فقط، أمّا إذا فارقته فتعود إلى أصلها من التصرّف- وعلة ذلك نيابتها عن (إلاّ) ووقوعها موضعها-أمّا (إلاّ) فهي جامدة دائما.

- الاستثناء بـ (حاشا) يكون في الاستثناء التام المتّصل الموجب أو غير الموجب وحسب[٣٠]، أمّا (إلاّ) فتستعمل في أنواع الاستثناء كافة.

- (حاشا) قد تكون فعلا أو حرفا أو مصدرا اسميّا على خلاف، أمّا (إلا) فحرف وحسب ولا خلاف في ذلك.

- المستثنى بـ (حاشا) يكون منصوبا أو مجرورا على خلاف بين العلماء، أمّا المستثنى بـ (إلاّ) فيجوز فيه النصب على الاستثناء، أو الاتباع على البدلية حسب أحكام الاستثناء.

الاستعمال الثاني: أن تكون بمعنى (التّنزيه)، و(الإبعاد)، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[يوسف:٣١]، أي تنزيهاً لله، أو أنزّه الله، أو تنزّه الله، معاذ الله، قال الطبري: "وكان بعض أهل العلم بكلام العرب يزعم أنّ لقولهم (حاشى لله) موضعين في الكلام: أحدهما: التّنزيه، والآخر: الاستثناء، وهو في هذا الموضع عندنا بمعنى التّنزيه لله، كأنّه قيل: معاذ الله"[٣١]؛ لأنّها من المحاشاة وهي التنحية والتبعيد كما قال الرازي في تفسيره، وأضاف "وحاشا كلمة يفيد معنى التنزيه، والمعنى ههنا تنزيه الله تعالى من المعجز حيث قَدَرَ على خلق جميل مثله"[٣٢]، وقال الشّعراوي: هي تنزيه لله ﷻ عن العجز عن خَلْق هذا الجمال المثالي لسيدنا يوسف عليه السلام[٣٣].

الاستعمال الثالث: أن تكون فعلاً متعدياً متصرفاً تاما بمعنى (أستثني)[٣٤] وليست لتحقيق غرض الاستثناء مما يذكر، تقول: (حاشيت مال اليتيم أن تمتد إليه يدي)، أي: استثنيته، واستدل أصحاب هذا الرأي بـ: قوله ﷺ: «أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة ولا غيرها»[٣٥]، أي: لا أستثني فاطمة ولا غيرها.

وقول النابغة:

ولا أرى أحداً في النـاس يشـبهه
وما أحاشي من الأقوام من أحد

والفرق بين حاشا الاستثنائية والفعلية من ستة أوجه[٣٦]:

الأول: أنّ الاستثنائية تكون حرفا وتكون فعلا، والفعلية لا تكون إلا فعلا.

والثاني: أنّ الاستثنائية إن كانت فعلا غير متصرفة، والفعلية متصرفة.

والثالث: أنّ فاعل الاستثنائية مستتر وجوبا، وهذه كغيرها من الافعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً.

والرابع: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفا- لأنّها إذا أسندت إلى الضمير بقيت ألفها، فنقول: حاشاك، وحاشاه، أمّا (حاشى) الفعل، فالقاعدة أن تكتب بالياء؛ لأنها زادت عن ثلاثة أحرف.

والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني "وما أحاشي".

السادس: أن "ما" التي تسبق الاستثنائية

مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق الفعلية فهي نافية.

أمّا بالنسبة لـ(حاش) التي للتنزيه:

١. فقد ذهب أكثر العلماء إلى أنها تصير:

- اسماً منصوباً باعتبارها مصدراً لفعل محذوف، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴿٣١﴾﴾[يوسف: ٣١]، أي تنزيها لله، أو معاذا للهِ، أو براءةً للهِ[٣٧].

- أو فعلاً، كأنه قال: (حاش يوسف الفعلة لأجل الله) [٣٨]

-أو اسم فعل بمعنى: أَتَبرأ أو بَرِئت، أو أنزّه[٣٩].

٢- لا تسبق بـ (ما) ألبتة.

٣-تستخدم في إظهار التعجب والاستهجان والإنكار لما يذكر.

وقد يسأل سائل، ويقول: ما الأبعاد الدلالية في استبدال (حاشا) بـ (إلاّ)؟ فأقول: لا شك أنّ الموقف اللغوي والموقف الاجتماعي جزء من التعبير، وأنّ هناك علاقة استبدالية بين أدوات الاستثناء، وهذه العلاقة الاستبدالية تعطي -بلا شكّ- دلالات جديدة للمقام التخاطبي، لذلك فالانتفال إلى (حاشا) في الاستثناء ليس مجرد عملية سطحية المراد بها حدوث الاستثناء فقط، بل -في ظنّي- إن الاستثناء بـ(حاشا) له أبعاد نفسية عند المتكلم؛ فالمستثنَى بها قريب من القلب محبب، ولعل ما يقوي هذا الظنّ ما تدلّ عليه حاشى في اللغة، فقد ورد في تهذيب اللغة: "الحشى ما دون الحجاب مما في البطن كل من الكبد والطحال والكرش وما تبع ذلك حشى كله.والحشى ظاهر البطن وهو الحضن"[٤٠]. وهذه الأجزاء -لا شكّ- مهمّة وعزيزة عند الإنسان، ولهذا فليس من السهل التخلي عنها إلاّ عند الضرورة القصوى، وعليه فالمستثنى بـ(حاشى) كأنه جزء من جسم المتكلم.

وإضافة إلى ما تقدّم، فإنّ شكل التعبير- في ظنّي- ربما يعبر عن جزء من المحتوى العام، فالوظيفة التداولية اقتضت استخدام (حاشا) في الاستثناء مخالفة للأداة الأصلية (إلاّ)، ومخالفة الأصل لا يأتي إلاّ لإرادة دلالية جديدة؛ ففيها ترسيخ لمعنى الاستثناء في نفس المخاطب، يقول الزمخشري: "إنّ الكلام نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن نظريّة لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه في إجرائه على أسلوب واحد؛ فإنّ السامع ربّما ملّ من أسلوب فينقله إلى أسلوب آخر تنشيطا له في الاستماع واستمالة

له في الإصغاء[٤١]، وزيادة على ذلك فإنّ الاستثناء بـ(حاشا) تأخذ دلالاتها من صوتها فطريقة الاستثناء بها يعبر -ربما- عن العلاقة الحميمة بين المتكلم والمستثنى بها؛ فالألف المدية تعين على تفريغ ما في النفس من مشاعر، وهي أكثر الصوائت جهرا في العربية[٤٢]، بالإضافة إلى الشين الشجرية المتفشية التي تساعد على الانتشار، وبثّ ما في النفس من تدفقات عاطفية؛ لآنّ مبدأها من مفرج الفم. وهي بذلك - في ظنّي- تعين المتكلم على نثر ما فيهِ من المشاعر.

المبحث الثاني: جنس (حاشا).

أولاً: حاشى الفعلية: ليس هناك خلاف ولا إشكال بين العلماء في جنس (حاشى) الفعلية التي بمعنى (أستثني) [٤٣]، فالجميع يقرّ بفعليتها، وهي لم تقع في القرآن الكريم ألبتة.

ثانيا: حاش التنزيهية: لا خلاف بين النحاة في أنّ (حاش) التي للتنزيه ليست حرفا[٤٤]؛ لأنها دخلت على المجرور باللام، والجرّ لا يدخل على الجرّ. وإنما اقتصر الخلاف في أنها اسم، أو فعل، أو اسم فعل:

- ذهب أكثر العلماء والنّحاة إلى أنها تصير اسماً منصوباً باعتباره مصدراً لفعل محذوف[٤٥]، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]، أي تنزيها لله، فهي مصدر كـ (معاذ الله، وسبحان الله)، واستدلوا على رسمها بالتنوين بقراءة أبي السّمال[٤٦] ﴿حَٰشاً لِلَّهِ﴾(بالتنوين)[يوسف:٥١][٤٧]، وإنما ترك التنوين في قراءة الجمهور، لأنها مبنية لشبْهِها بـ (حاشا) في اللفظ[٤٨]، وأكد ذلك ابن مالك فقال[٤٩]: إنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من الفعل، ولفظه مبني لشبهه بـ (حاشا) التي هي حرف، فهو مثل قولهم: (رعيا لزيد).

- وذهب المبرد[٥٠] والفراء[٥١]، وابن هشام[٥٢]، والصّبان[٥٣] إلى أنها تصير فعلاً حُذِفَ آخره لكثرة الاستعمال[٥٤]، وفاعله ضمير مستتر يعود على ما قبله، أي: أنزه الله، وفي الآية السابقة يكون الفاعل مستتراً يعود على يوسف عليه السلام، ومفعوله محذوف اختصاراً، كأنه قال: (حاش يوسف الفعلة لأجل الله)[٥٥].

-وذكر ابن هشام إلى أنها قد تكون أحياناً اسم فعل عند بعضهم بمعنى: تنزّه أو بَرِئَ[٥٦].

وأرى أنّ هذه الاجتهادات مقبولة- من حيث المضمون-؛ فكلّها تحترم المعنى والسياق القرآني ولا تفسده، بل تعطي أفقا

دلالية متجددة تتكامل ولا تتناقض؛ فإذا كانت مصدرا لفعل محذوف فهذا يؤكد معنى التنزيه والبراءة لله ﷻ عن العجز والتقصير في خلقه كيفما يشاء، وإذا كانت فعلا فهذا يعبر عن حال يوسف عليه السلام في الابتعاد والتبرؤ من الفعلة التي تعرّض لها، وأمّا إذا كانت اسم فعل فقد جُمع بين تنزيه الله ﷻ عن العجز عن خَلْق هذا الجمال المثالي- لسيدنا يوسف عليه السلام-، وأنّ يوسف عليه السلام قد تنَزَّه عن إحداث منكر. هذا من حيث الدلالة، أمّا من حيث جنسها فالراجح ما ذهب إليه أغلب العلماء بأنها اسم لما ذكروه آنفا. علما بأنّ (حاشا) التنزيهيّة جاءت في القرآن الكريم في آيتين (٣١، ٥١) من سورة يوسف عليه السلام فقط.

ثالثاً: (حاشا) الاستثنائية.

وقع خلاف بين النحاة في جنس حاشا الاستثنائية في كونها فعلاً، أو حرفاً، أو هما معاً على أربعة أقوال، تفصيلها فيما يأتي:

الرأي الأول: ذهب سيبويه وكثير من العلماء البصريين أتباعه إلى أن (حاشا) حرف جر يدل على الاستثناء بمعنى (إلا)، وهو يجر ما بعده[٥٧]، وشدد سيبويه ومن معه على حرفية(حاشا)، ولم يجيزوا النصب بها، قال سيبويه: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا... ألا ترى أنك لو قلت: (أَتَوْني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً؟!"[٥٨]، واستدلوا على حرفية (حاشا) بعدد من الأدلة هي:

الأول: ما ذكره ابن درستويه، وهو أنها لم تُمَل، ولو كانت فعلاً لأُميلت[٥٩]، ولكن استضعف هذا الوجه؛ من قبل أن الإمالة جائزة لا واجبة؛ ولهذا قال سيبويه: "واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعضٌ ما يميل صاحبه ويميل بعضٌ ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر. فإذا رأيت عربيا كذلك فلا ترينه خلط في لغته، ولكن هذا من أمرهم"[٦٠]. بالاضافة إلى ذلك فإنّ المقصد من الإمالة كما يقول ابن يعيش تقريب الأصوات بعضها من بعض لضرب من التشاكل[٦١]، وهل هناك تشاكل في لفظ

(حاشا) لتقريب الأصوات؟ الجواب: لا؛ لإنّ الانسجام الصّوتي بين أصواتها حاصل لا لَبْس فيها.

الثاني: أنه لا يجوز دخول (ما) المصدرية على (حاشا)؛ فلا يقال: (قام القوم ما حاشا زيداً)، واحتجوا بأن (ما) المصدرية تدخل على الفعل ولا تدخل على الحرف، قالوا: فلو كانت (حاشا) فعلاً لجاز أن تكون صلة لـ (ما)، فلما امتنع ذلك، دل على أنها حرف وليست فعلاً، في حين تدخل (ما) على سائر أفعال الاستثناء وهي غير متصرفة[٦٢]، فنقول مثلاً: (قام القوم ما خلا زيداً)، ونقول: (قام القوم ما عدا زيداً)[٦٣].

والثالث: الجرّ بها، فالاسم الذي يأتي بعد (حاشا) يكون مجروراً، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

حَاشَـــا أَبِـــي ثَوْبَـــانَ إنّ أبـــا
ثَوبـــانَ لـــيسَ بِزمْـــلِ فَـــدم[٦٤]

قالوا: فلا يخلو هذا البيت من أحد أمرين: إما أن تكون (حاشا) هي العاملة للجر ل (أبي ثوبان)، أو أن العامل الجار محذوف، ويستبعد أن يكون العامل محذوفاً، لأن العامل الجار لا يعمل إذا حذفناه فبقى أن تكون (حاشا) هي الجارة[٦٥].

والرابع: أن العرب تقول: (حاشايَ) من غير نون الوقاية، ولو كان فعلاً لقالت العرب: (حاشاني)؛ لأن نون الوقاية تدخل على الأفعال -سواء أكانت الأفعال صحيحة أم معتلة كما تقول: (دعاني)، و(رماني)- ولا تدخل على الحروف والأسماء[٦٦]. واستدلوا بعدم اتصال نون الوقاية بقول الشّاعر:

في فِتْيـةٍ جَعَلـوا الصّـليبَ إلهَهُـم
حاشايَ إنّي مُسـلمٌ مَعْـذورُ[٦٧]

ومن ثم لم تدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم.

الخامس: أنه لا يصح أن تكون (حاشا) اسماً ولا فعلاً، أما بطلان كونها اسماً، فلأنها لا يجوز أن تكون فاعلاً، فنقول في (غير) مثلاً: (ما جاء غيرُ عمرو)، ولكننا لا نقول: (ما جاء حاشا عمرو)، فبطل أن تكون اسماً، وكذلك لا يصح أن تكون فعلاً؛ لأنها تجر ما بعدها" ولو كانت فعلا لما خفضت؛ لنّ الفعل لا يخفض من غير واسطة"[٦٨] فلمّا لم تكن اسماً ولا فعلاً، فلم يبق إلا أن تكون حرفاً[٦٩].

وقد اعترض العلماء على سيبويه وأتباعه في إنكارهم أن تكون (حاشا)

حرفا، وردّوا عليهم بما هو آتٍ:

أ. أمّا قولهم: (أن الاسم بعدها مجرور) فردوا بأن (حاشا) تنصب ما بعدها، بدليل قول الشاعر:

حاشا قُريشاً فإنّ اللهَ فضّلَهُم
عَلى البَريّةِ بالإسلامِ والدّينِ[٧٠]

ب. أما بخصوص عدم دخول (ما) المصدرية على (حاشا)، وأنها تدخل على الفعل، ولا تدخل على الحرف، فقد دخلت (ما) المصدرية على (حاشا)، ومن ذلك قول الشاعر:

رأيتُ النّاسَ ما حاشا قُريشاً
فإنا نحنُ أفضلُهم فِعالاً[٧١]

الرأي الثاني: ذهب أكثر الكوفيين[٧٢] إلى وجوب فعليتها وأنها فعل ماض، وليست اسماً ولا حرفاً، كقول الشاعر:

حاشا قريشاً فإن اللهَ فَضّلهم
على البريةِ بالإسلامِ والدين

وقد قال الكوفيون بهذا الرأي مستشهدين بعدد من الأدلة، منها:

أ- أنها قابلة للتصريف، فتصاغ على صيغة المضارع، وهذا دليل على فعليتها، إذ الأحرف لا تتصرف[٧٣]، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

ولا أَرَى فاعِلاً في النّاسِ يُشْبِهُهُ
ولا أُحاشِي مِن الأقوامِ من أحَدِ[٧٤]

ب- أن لام الجر تتعلق به وتلحقه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾[يوسف: ٣١]، وحرف الجر يتعلق بالفعل ولايتعلق بالحرف؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما قد تحذف اللام من الاسم الذي بعد (حاشا)، فنقول مثلاً: جاء التلاميذ حاشا زيداً، وأصلها: جاء التلاميذ حاشا لزيد[٧٥].

ج- أنه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل ولا يكون في الحرف إلاّ مضعّفا، كقراءة: ﴿وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ﴾، بدون الألف، وبها قرأ أكثر القراء[٧٦]، فدل على أنها فعل وليست حرفاً[٧٧].

ولقد رد العلماء على الأدلة التي استدل بها الكوفيون على فعلية (حاشا)، وأجابوا عن استدلالاتهم، بما هو آت:

أ- أما قولهم: (إنه يتصرف)، فهو غير مُسَلّمٍ به، فإنهم استدلوا بقول النابغة (وما أحاشي من الأقوام من أحد). و(أحاشي) هنا مأخوذة من (حاشا) فقط وليست متصرفة منها، ونظائر ذلك عند العرب كثيرة فالعرب تقول مثلاً: (هلل)، أي: قال (لا إله إلا الله)، بل نقول إنها مأخوذة منها، وقل مثل ذلك

في: (بسمل) إذا قال (بسم الله)، و(حوقل) إذا قال (لا حول ولا قوة إلا بالله)، و(لبّى) إذا قال (لبيك)، و(أفّف) إذا قال (أف) التي للتضجر، فكما أخذت هذه الألفاظ من هذه الافعال فكذلك كلمة (حاشا) وهذا لا يسمى تصريفاً[٧٨].

ب- وأما قولهم: (إن لام الجر تتعلق به)، فهذا أيضاً غير مسلم به، وأما اللام في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾، فهي زائدة، أو صلة لا تتعلق بشيء، وأصلها (حاشا الله)، وأمثلة ذلك في القرآن كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ۖ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[الأعراف:١٥٤] وتقديرها:(يرهبون ربهم) فاللام زائدة ولا تتعلق بشيء، وكقوله تعالى أيضاً:﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤]، أي: (ألم يعلم بأن الله يرى)، فالباء زائدة ولا تتعلق بشيء[٧٩].

ولو سلمنا أن اللام من قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾، متعلقة بـ (حاشا) فهذا لا دليل لهم فيه أيضاً، فقد تقدم أن (حاشا) من معانيها (التّنزيه)، فإذن (حاشا) هنا ليست للاستثناء بل للتنزيه، ومعناها، أي: تنزيها لله.

ج- وأما قولهم: (إنه يدخله الحذف، والحذف لا يكون في الحرف)، فغير مسلم به، فالحرف قد يدخله الحذف، تقول العرب في (سوف أفعل) (سو أفعل) بحذف الفاء، وقالت العرب أيضاً: (سف أفعل)، وزعم بعض النحاة أن الأصل في (سأفعل) (سوف أفعل)، فحذفت الواو والفاء معاً، ومنها كلمة (حاشا)، فجائز فيها حذف الألف لتصبح (حاش)[٨٠].

الرأي الثالث: ذهب الفراء[٨١] إلى أن (حاشا) فعل لا فاعل له. وهو بذلك وافق رأي أكثر الكوفيين، إلا أنه قال: إنّها فعل لا فاعل له، وأجاز النصب بها على كونها فعلاً؛ وذلك لما ورد في قولهم: (اللّهمّ اغفِرْ لِي ولِمَن سِمَع حاشَا الشّيطانَ وأبا الإصْبَغِ)[٨٢] -وأبا الأصبغ" بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين- وقول الشاعر:

حاشــا قُريشــاً فــإن اللهَ فضّــلَهَم
علــى البَريّــةِ بالإســلامِ والــدّين

وقال ابن يعيش رداً على الفـراء[٨٣]: "وهذا فاسد، لأن الفعل لا يخلو من فاعل".

الرأي الرابع: ذهب بعض النحاة: كالمبرد[٨٤] وأبي اسحق الجرمي، والمازني، والزجّاج، وابن خروف، إلى أنه يجوز في

(حاشا) الوجهان: فيجوز أن تكون حرفاً تارة، وفعلاً أخرى[٨٥] وبهذا جمعوا بين رأي علماء المذهبين: البصري والكوفي، وعدوها فعلاً وحرفاً معاً تنصب وتجر ما بعدها، فإذا اعتبرناها حرفاً جرت ما بعدها، وإن اعتبرناها فعلاً نصبت ما بعدها. قال أبو العباس المبرد[٨٦]: وأما ما كان من حروف الاستثناء حرفاً فـ (حاشا)، وما كان فعلا فـ(حاشا) وذكر في موطن آخر: "فَإن قلت فَكيف يكون حرف خفض وفعلا على لفظ وَاحِد فَإن ذَلِك كثير مِنْهُ حاشا"[٨٧]. وأخذ هذا الرأي ابن يعيش وانتصر له[٨٨]، وذكر ابن السراج، أنه رأي النحاة البغداديين[٨٩].

وبعد، فقد عهدنا أن كلّ كلمة أو أداة لها في سياقها دلالة محددة. وعليه، فأرى أن كلّ فريق يورد من البراهين والأدلة ما يدعم به رأيه وهذا حق مشروع. ولكن مما يؤخذ على بعض الآراء أنها خلطت بين استعمالات (حاشا) فقد ذكرنا أنّ لـ (حاشا) استعمالات ثلاثة: أداة استثناء جامدة تستوجب متطلبات تركيب الاستثناء من: مستثنى منه، وأداة استثناء، ومستثنى. فإذا تحقق ذلك كانت حرف استثناء. أو أن تكون فعلا تاما متعدّيا يستوجب معموليه - الفاعل والمفعول- أو تكون بمعنى التنزيه والبراءة.

وإذا ما أمعنا النظر في أدلة كلّ فريق، وردِّ بعضهم على بعض، فإننا نخرج بما هو آتٍ:

أولاً: بالنسبة لموقف الفراء فهذا مشكوك فيه لأكثر من سبب:

- لم أجد هذا الرأي في أيّ مصنّف من مصنّفات الفراء ألبتة، بل لم أجده تعرض للمسألة برمتها، وكل ما وجدته هو نقولات للعلماء نسبوها إلى الفراء[٩٠].

- لا يُعقل ولا يُقبل أن نتصور أنّ صاحب معاني القرآن يغفل عن فساد ما نُسب إليه، بأن (حاشا) فعل (لا فاعل له) فهو مستبعد.

وربّما أنّه يقصد أنّ (حاشا) لتضمنها معنى حرف الاستثناء (إلاّ) ووقوعها موقعه عندئذ أخذت دور الحرف فلا فاعل لها.

ثانيا: بالنسبة لموقف الكوفيين فمردود أيضا للأسباب الآتية:

- ردود العلماء- الذين برهنوا على حرفية حاشا- على أدلة الكوفيين قوية منطقية واقعية.

- الشعر الّذي استشهد به الكوفيون لا يتعلق بـ (حاشا) الاستثنائية، فقول الشاعر:

حاشا قريشاً فإن الله فضلّهم
على البريّة بالإسلامِ والدّين

هذا لم ينسب لأحد، وما ذكره محقق همع الهوامع أحمد شمس الدّين بأنه للفرزدق، فهذا غير مسلم به؛ لأنّه غير موجود في ديوانه ألبتة. وعليه فلا يعتدُّ به. وزيادة على هذا فإذا أمعنت النظر في دلالة (حاشا) في البيت تيقّن لك أنها ليست من الاستثناء في شيء، وإنما هي بمعنى التنزيه أو أخصُّ أقرب.

أما قول الشاعر:

ولا أرى فـاعلاً في النـاس يشـبهه

ولا أحاشي من الأقـوام مـن أحـد

فهذه حاشا الفعلية التامة المتصرفة التي بمعنى (أستثني)، وهي إذ تستعمل فعلا يجوز أن تقترن بـ (ما) أو (لا)، وهناك رواية أخرى لهذا البيت وهي (ما أحاشي) [٩١]

ثالثا: إنّ موقف سيبويه وأتباعه هو الأقرب والأفضل لما يلي:

- أنّ أدلة سيبويه وأتباعه منطقية وموثقة وتنسجم مع الاستعمال والقواعد العامة للغة العربية.

- إنّ استدلال البصريين على حرفية (حاشا) بقول بعض العرب (حاشاي) ولم يقل (حاشاني). دليل على حرفية حاشا؛ لأنّ (حاشاي) أكثر استعمالا عند العرب من (حاشاني)، وإن اتصلت نون الوقاية بها فلا تصرفها إلى الفعلية كما ورد على لسان ابن مالك: والجواب أن هذا البيت:

في فِتْيـةٍ جَعَلـوا الصّـليبَ إلهَهُـم

حاشـايَ إنّـي مُسـلمٌ مَعْـذورُ

- ورد دليلاً على استعمالها حرفاً، لأنه أكثر من استعمالها فعلاً، ولو دعت الحاجة إنساناً إلى استثناء نفسه فقال: (حاشاني) لجاز ذلك، كما قد يقول (عساني)، وذلك للمماثلة بين (حاشا) و(عسى) في عدم التصرف وتأدية كل واحد منها معنى الحرف) [٩٢].

- أمّا بخصوص دخول (ما) المصدريّة على (حاشا) فيمكن تخريجه كما سيمرّ بنا لاحقا. وعليه، فإنّي أرجح رأي سيبويه- بأنّ حاشا الاستثنائيّة حرف جرّ تضمن معنى الاستثناء وأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها كما تفعل (إلاّ)، مع العلم أنّها لم تقع في القرآن الكريم، ولا في الحديث الشريف.

المبحث الثالث: إعراب (حاشا) الاستثنائيّة:

اختـلف النحـاة في إعـراب (حـاشا) الاستثنائيّة هي وما بعده؛ فكانت المواقف كما يأتي:

١- ذهب سيبويه وكثير من البصريين ممن قال بحرفية (حاشا) إلى أنها حرف جر، وأما الاسم الذي بعدها فيأتي مجروراً بـ(حاشا)[٩٣]

وذهبوا إلى إعراب شبه الجملة من حرف الجر (حاشا) والاسم المجرور بعدها أنهما في محل نصب مستثنى[٩٤]. ورجّح الدكتور علي الحمد أنّها حرف جرّ شبيه بالزّائد مبني على السكون وما بعدها مجرور[٩٥].

٢- وذهب الكوفيون إلا الفراء إلى أن (حاشا) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر لازم الإضمار عائد على المصدر المفهوم من الفعل[٩٦]، فلو قلنا مثلاً: (جاء القوم حاشا زيداً)، فالفاعل فيها ضمير مستتر وجوباً، وتقدير الجملة: (جاء القوم حاشا مجيئهم زيداً)[٩٧]، أما الاسم المنصوب بعد حاشا، فقيل هو مستثنى منصوب، وقيل بأنه حال فيكون تقدير الجملة: جاء القوم محاشيا زيداً[٩٨].

٣- ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل لا فاعل له[٩٩]، وإن ما بعده يأتي منصوباً، أو مجروراً، فالنصب إنما هو بالحمل على (إلا) فيكون منصوبا على الاستثناء، والجر على أنه مجرور بلام مقدرة، كقولنا: (حضر الطلاب حاشا زيدٍ)، قال: فأصلها: حاشا لزيد، ولكن لما كثر الكلام ب (حاشا) أسقطوا اللام وبقى ما بعدها مجروراُ بلام مقدرة[١٠٠].

٤-أصحاب القول الرابع: عدوها فعلاً وحرفاً معاً تنصب وتجر ما بعدها[١٠١]، فإذا اعتبرناها حرفاً جرت ما بعدها[١٠٢]، وإن اعتبرناها فعلاً نصبت ما بعدها، واختلفوا في الاسم المنصوب بعد (حاشا)، فقيل مستثنى منصوب، وقيل بأنه حال وتقدير الجملة: جاء القوم محاشىً زيداً. وذهب أصاحب هذا الرأي إلى أن فاعل (حاشا) إذا كانت فعلاً ضمير مستتر لازم الإضمار، عائد على البعض المفهوم من الكلام[١٠٣]، فلو قلنا مثلاً: جاء القوم حاشا زيداً فالفاعل فيها ضمير مستتر وجوباً، وتقدير الجملة: جاء القوم حاشا بعضه زيداً[١٠٤]. وأستبعد أن يكون ما بعد حاشا حالاً والمثال الذي ذكروه لا يعدو أن يكون ما بعد حاشا مفعولاً به، فـ (زيد) معرفة وهو اسم علم، وما كان كذلك لا يصح أن يكون حالاً، إلا إذا أوّل، وهذا بعيد.

وبعد، ففي ظنّي أنّ جلّ الاجتهادات النّحويّة التي جاء بها علماء النّحو تقبل ولا تردّ؛ فكلّها مقنعة.

اتصال (حاشا) بغيرها من الأدوات:

اتصلت (حاشا) بغيرها من الأدوات، كـ (ما)، و(إلا) الاستثنائية، فكانت على النّحو الآتي:

أولا: دخول (ما) المصدرية على (حاشا):

أجاز بَعض النحاة دُخُول (مَا) المصدرية على (حاشا) إلا أن هذه الشواهد -كما ذُكر- قليلة ونادرة جدا[١٠٥]، وقد منعه سيبويه وغيره[١٠٦]، قال سيبويه: "ولو قلتَ أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً[١٠٧]، وأمّا من أجازه فالكسائي، وغيره[١٠٨].

واستُدل على ذلك بقول الشاعر:

رأيــتُ النــاس مــا حاشــا قريشــاً
فــــإذا نحـــن أفضـــلهم فعـــالاً

واستشهد بعضهم[١٠٩]، بقوله ﷺ : (أسامة أحبُّ النّاس إليّ ما حاشا فاطمة ولا غيرها)، وقالوا إن (ما) هنا مصدرية وعندئذ وجب نصب ما بعد (حاشا)؛ لأنها تصير فعلاً[١١٠]، فلا يجوز أن تقول:(قام القوم ما حاشا زيدٍ)، بل تقول: (قام القوم ما حاشا زيداً).

أما بالنسبة لمحل المصدر المؤول من الإعراب: فمذهب أكثر النحاة أنها في محل نصب حال[١١١]، ففي جملة: (قام القوم ما حاشا زيداً). قالوا تقديرها: (قام القوم مستثنين زيداً)، وذهب ابن خروف إلى أنها في محل نصب على الاستثناء[١١٢]، وقيل بأنها منصوبة على الظرفية وفيها معنى الاستثناء، وتقديرها (قام القوم وقتَ خلوهم من زيدٍ)[١١٣]، وقيل بأنها لا محل لها من الإعراب[١١٤].

وأجاز الكسائي والفارسي وَابْن جني[١١٥]. الجر مع النصب بعد (ما) (حاشا)، على تقدير أنّ (ما) زائدة، كأن تقول: قام القوم ما حاشا زيدٍ.

وأظنّ أنّ (ما) هنا النافية وأنّ (حاشا) هنا أقرب وأنسب ما تكون (حاشا) الفعلية المتصرفة المتعديّة التي بمعنى (أستثني) لما يأتي:

- (ما) المصدريّة لا تدخل على إلا على الفعل.
- ما ذكر بخصوص دخول (ما) المصدرية على (حاشا) في قول الشاعر:

رأيــتُ النــاس مــا حاشــا قريشــاً
فــــإذا نحـــن أفضـــلهم فعـــالاً

فهذا الشعر مضطرب مشكوك فيه فقد نسبه الصايغ للأخفش كما في اللمحة في شرح الملحة مع العلم بأنه لم يرد في كتب التراث أنّ الأخفش قد قال شعرا. وذكره السيوطي في همع الهوامع ولم ينسبه لأحد، وأمّا صاحب خزانة الأدب فقال: إنّ العيني نسب هذا البيت للأخطل- غوث بن غياث- وأنّه راجع ديوان الأخطل مرتين

ولم يجده فيه، وهذا ما تحققت منه ولم أجده فعلا[١١٦]. وكما يقال: فإن الشاهد النحويّ إذا دخله الاحتمال بطل فيه الاستدلال.

- لا إجماع بين النحاة على نوع (ما) فقد ذهب بعض النحاة إلى أن (ما) هنا ليست مصدرية بل هي (ما) النافية[١١٧]. وهو الأرجح؛ لأنّه ينسجم مع مضمون الحديث الشريف فإن النّبي ﷺ لم يستثنِ حتى فاطمة من حبه لأسامة، وإنّما أراد أن يقول: أسامة أحب الناس إليّ ولا أستثني فاطمة ولا غيرها. أي: أنه أحبّ إليه حتى من فاطمة ابنته. وكما يقال: الحمل على الأقرب مفضل على التردد والتأويل.

وكذلك بخصوص البيت الشّعري فالمحتمل والمرجح أنّ (ما) تحتمل النفي؛ لانّ الشاعر في مقام الفخر بقومه، فلو استثنى قريشا من المقام لكان المدح والفخر بقومه مبتورا، فقومه أفضل الناس ولم يستثنِ قريشا من ذلك مع علويّ ومكانة قريش التي لا ينكرها أحد.

- استضعاف رأي الكسائي والفارسي وَابْن جني بجواز الجر مع النصب بعد (ما حاشا)، على تقدير أنّ (ما) زائدة، قَال ابن هشام: فَإِن قَالُوهُ بِالْقِيَاس ففاسد لأَن (مَا) لا تزاد قبل حُروف الْجرّ بل بعْدها أَو بِالسَّماعِ فشاذ بِحيْث لَا يُقَاس علَيه[١١٨].

دخول (إلا) على (حاشا):

اختلف العلماء في جواز دخول (إلا) على (حاشا) أو عدمه.

فذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخول (إلا) على (حاشا) بشرط أن تجر ما بعدها، فإن جاء ما بعدها منصوباً لم يجز ذلك، وحكى الكسائي ذلك عن العرب، فأجاز أن يقال: (قام القوم إلا حاشا زيدٍ)[١١٩].

ومنع البصريون دخول (إلا) على (حاشا)، واحتجوا لذلك بأنه جمع بين أداتين لتأدية غرض واحد، ومعنى واحد. وردوا على الكسائي بأن ما ذكره من مثال هو شاذ لا يقاس عليه[١٢٠]. جاء في التصريح: "ولا يجوز دخول (إلا) على (حاشا) خلافًا للكسائي في إجازته ذلك إذا جرّت نحو: قام القوم إلا حاشا زيد. ومنعه إذا نصبت، وحكاه أيضًا أبو الحسن عن العرب، ومنعه البصريون مطلقًا، وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ، قاله المرادي في شرح التسهيل، ووجه بعضهم قول الكسائي بأن (حاشا) ضَعُفت في الاستثناء فقويت بـ (إلا) كما قويت (لكن) العاطفة بـ (الواو) لوقوعها

غير عاطفة، وكما قويت (هل) بـ(أم) في الاستفهام نحو: أم هل؟[١٢١].

وفي ظنّي أنّه يستحسن ويقبل ما ذهب إليه الكسائي لسببين:

الأول: أنّه ورد عن العرب فيؤخذ به.

والآخر: ألتمسُ في دخول (إلاّ) على (حاشا) تنبيه المخاطب على دخول عملية الاستثناء، فتكون مدعاة للتأمل والتفكر في حقيقة أسلوب الاستثناء؛ لأنّ (إلاّ) هي الأداة الأصلية المعتمدة والمشهورة في الاستثناء فعند سماعها تتهيّأ النفس على ذلك، بالإضافة إلى أنّ في اجتماعهما تقوية وتوكيد لعملية الاستثناء، وكما يقال في تحقيق الاستثناء أن يكون بـ (إلاّ) أو ما في معناها وهذا يشمل جميع أدوات الاستثناء. وفي هذا فائدة تقبل.

الهوامش:

(١) الصاحب بن عباد، إسماعيل بن العباس، المحيط في اللغة، مادة (حشو).

(٢) المصدر السابق نفسه، مادة (حشو).

(٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط٤، ١٩٩٠م، مادة (حشا). والأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد، أبو القاسم، مفردات ألفـاظ القرآن، دار القلم- دمشق، مادة (حاشى).

(٤) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مادة (حشا).

(٥) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث- بيروت ط١، ٢٠٠١م. باب: الحاء والشين.

(٦) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "حشا".

(٧) الأزهري، **تهذيب اللغة**، باب: الحاء والشين.

(٨) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، **مفتـاح العـلوم**، مصطفى البـابي الحـلبي وأولاده، ط١، ١٩٣٧م، ج١، ص١٠١.

(٩) أحمد ابن عبدالنور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٩٧٥م، ص١٧٩. أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٦٨٩.

(١٠) انظر: السابقين نفسهما.

(١١) المالقي، **رصف المباني**، ص١٧٩.

(١٢) نسبه بعضهم للفراء، قالوا: وأنشد الفراء، انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص١٧٨. والأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٩٩٢م، ج١،

ص٤٤٣. ومن الجدير بالذكر أني لم أجد هذا البيت في مؤلفات الفراء ألبتة.

(١٣) الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج٢، ص٢٤١، المالقي، رصف المباني ص١٧٩، محمد بن الحسن الصايغ (٧٢٠هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٤م، ج١، ص٤٧٧، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك ج٢، ص٦٨٩.

(١٤) ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبارك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م. ج١، ص٢٤٦، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص١٧٩.

(١٥) الأزهري، **تهذيب اللغة**، باب الهاء والميم.

(١٦) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك**، ج٢، ص٦٩٠.

(١٧) الجوهري، **الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية**، ج٦، ص٢٣١٤.

(١٨) الأنباري، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ج٢، ص٢٤١، والمالقي، رصف المباني، ص١٧٩.

(١٩) للتوسّع في هذا الباب، انظر: الإشبيلي، ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشروالتوزيع، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٢-٣٦.

(٢٠) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٤، ١٩٩٩م، ج٢، ص٣٢٤، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ كثرة الاستعمال لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما يقتصر ذلك على الألفاظ التي نقلت عن العرب خلاف الأصل والقياس، وهذا ما نبه عليه سيبويه بقوله: "وليس كلّ شيء يكثر في كلامهم يغيّر عن الأصل؛ لأنّه ليس بالقياس عندهم". انظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، ج٢، ص٢١٣.

(٢١) المالقي، **رصف المباني، ص٢٥٦**، **وتفسير الطبري**، ج١٢، ص١٣١.

(٢٢) **تاج العروس من جواهر القاموس**، باب الجيم، فصل الميم.

(٢٣) توفيق أسعد حمارشة، **الوجيز في قواعد الكتابة والترقيم**، جمعيّة عمال المطابع التعاونية، عمان- الأردن، ط١، ١٩٩٥م، ص٥٠.

(٢٤) شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن القرافي، **الاستغناء في الاستثناء**، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١،١٩٨٦م، ص٣٦.

(٢٥) خضر عبدالله تايه، **الهادي في الإملاء العربي**، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ص٩١.

(٢٦) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف تفسير الطبري، ضبط وتعليق محمود شاكر، دار

إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م ، ج١١، ص٢٤٨.

(٢٧) أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق، سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ج٥، ص١١٩. وهي قراءة أبي عمرو ما عدا السبعة. انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ص٣٤٨.

(٢٨) الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ص٢٥٦.

(٢٩) الجوهري، **الصحاح، ج٦، ص٢٣١٤**، وابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٩١٠م، ص١٢٣. والمالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص١٧٩. والمرادي، أبو محمد بدر الدين الحسن بن علي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي- دمشق، ط١، ٢٠٠٨م، ج٢، ص٦٨٨.

(٣٠) محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط٢، ١٩٩٧م، ص٦٨٣.

(٣١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري ضبط وتعليق محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ج١١، ص٢٤٨.

(٣٢) الرازي، محمد فخر الدين، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب قدم له الشيخ خليل محيي الدين الميس، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م، ج٩، ص١٣١. والطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بتفسير الطبري، ج١١، ص٢٤٩.

(٣٣) الشعراوي، محمد متولي، تفسير الشعراوي، مطابع أخبار اليوم، ج١١، ص٦٩٣٦.

(٣٤) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد بن يوسف الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق، مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ج١، ص١٦٤. والصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ج١، ص٢٤٥، ومفتاح العلوم ج١، ص١٠١.

(٣٥) مسند أحمد بن حنبل، باب: مسند عبدالله بن عمر بن الخطاب-رضي الله عنهما-، حديث رقم(٥٧٠٧)، وقال محققه شعيب الأرناؤوط: "صحيح على شرط مسلم".

(٣٦) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل، دار الخير، ١٩٩٠م، ج١، ص١٥٧، بتحقيق الشيخ محمد محيي الدّين عبدالحميد،

من حاشية المحقق، بتصرّف.

(٣٧) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (حاشى)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٦٨٨، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص١٦٥. والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ج٢، ص٢١٤. وحاشية الصبان، ج١، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٣٨) المالقي، رصف المباني، ص١٧٩، والأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٤، وحاشية الصبان، ج١، ص٢٤٤.

(٣٩) الأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٥. والنجار، محمد عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ج٢، ص ٢٠١. قال المرادي: "وحاشا أعني التي للتنزيه ليست حرفا بلا خلاف"، المرادي، الجنى الداني، ص٥٥٩.

(٤٠) الأزهري، تهذيب اللغة: باب الحاء والشين، والمحيط في اللغة مادة (حشو)، ولسان العرب مادة (حشا).

(٤١) الزمخشري، الكشاف، مطبعة عيسى الحلبي، ج١، ص٦٤.

(٤٢) عبدالجليل، عبدالقادر، الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ط١، ١٩٩٨م، ص١٢١.

(٤٣) المرادي، الجنى الداني، ص٥٥٩.

(٤٤) المصدر السابق نفسه ٥٥٩، والأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ج٣، ص١٥٣٥.

(٤٥) مفردات ألفاظ القرآن، مادة (حاشى)، والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٦٨٨. ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ج١، ص١٦٥، وهمع الهوامع، ج٢، ص٢١٤، وحاشية الصبان، ج١، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٤٦) أبو السّمّال: هو قعنب بن أبي قعنب أبو السّمال العدوي البصري، له قراءة شاذة عن عوام القراء، كقراءة: فأما الزبد فيذهب جفالاً، فسنده إلى النبي ﷺ لا يصح. انظر: الدمشقي، ابن ناصر الدين محمد بن عبدالله محمد القيسي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة، وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ج٥، ص٩٢.

(٤٧) وهي قراءة أبي السّمال في الكشاف ج٢، ص٤٣٩، والأندلسي، أبو حيان، تفسير البحر المحيط، تحقيق أحمد عادل وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، ج٥، ص٣٠٣.

(٤٨) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٤. وحاشية الصبان، ج١، ص٢٤٥.

(٤٩) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر- الجيزة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م،

ج٢، ص٣٠٨.

(٥٠) بحثت عن قول المبرد هذا ولم أجده، ولكن وجدت أن بعض كتب النحو ذكرته. انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤٢، والأندلسي، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٥، والطائي، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٩.

(٥١) الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٥٣٥.

(٥٢) الأنصاري، **مغنى اللبيب، ج**١، ص١٦٤.

(٥٣) **حاشية الصبان**، ج١، ص٢٤٣-٢٤٤، وقد نسبه للكوفيين. انظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج٢، ص٢٠١.

(٥٤) ابن الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٢٤٢. وابن مالك شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٨. والمالقي، رصف المباني ص١٧٩. والأندلسي، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٥.

(٥٥) المالقي، **رصف المباني**، ص١٧٩. والأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص١٦٤، وحاشية الصبان ج١، ص٢٤٤.

(٥٦) الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ج١، ص١٦٥. وضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج٢، ص٢٠١.

(٥٧) **الكتاب**، ج٢، ص٢٥٠، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٤١، وأسرار العربية، ص١٨٥، و ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيرية- القاهرة، ج٢، ص٨٤، والأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٢، ج٢، ص٦٨٨. والزبيدي، عبداللطيف بن أبي بكر، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م، ص١٧٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٠.

(٥٨) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٥٠.

(٥٩) ابن إياز البغدادي، جمال الدين الحسين بن بدر، المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٠م، ج١، ص٤٩٧.

(٦٠) الكتاب لسيبويه، ج٤، ص١٢٥.

(٦١) ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٩، ص٥٤.

(٦٢) عدم التصرف في هذين الفعلين عارض في حالة الاستثناء، وأما في غيره فهما متصرفان

(٦٣) تاج اللغة، ج٦، ص٢٣١٤، وأسرار العربية، ص١٨٥. وابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤٣، وائتلاف النصرة، ص١٨٧.

(٦٤) البيت من الكامل، وهو للجميح الأسدي في المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، بيروت، ص٣٦٧، وقد روته النحاة برواية:

حاشا أبي ثـــوبان إنّ بهِ
ضِنًا عن المَلحَاةِ والشّتْـــمِ

وهذا في المفضليات ملفق من بيتين، هما:

حاشى أبـا ثوبان أنّ أبـا
ثـوبـان ليـس ببـكمة فدم

عمرو بن عبدالله أنّ بـه
ضـنا عـل المـلحاة والشتم

وانظر، ابن يعيش، ج٨، ص٤٧، والمرادي، الجنى الداني،٥٦٢ ونسب إلى سبرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب (حشى). وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، ج٤، ص١٦٩، والكشاف، ج٢، ص٤٣٩، وتفسير البحر المحيط، ج٥، ص٣٠٠، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٧٩، والأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٦، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٨٠، وروي البيت بروايات: (حاشا أبي ثوبان) و(حاشا أبا ثوبان) و(حاشا أبي مروان) و(عن الملحاة) و(على الملحاة)، والبكمة: الخرس، والفدم: العمى، وضناً: بخلاً، والملحاة: اللوم، والجميح الأسدي: منقذ بن الطماح بن قيس المضري أحد فرسان العرب في الجاهلية في يوم جبلة وبه قتل.

(٦٥) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤٣. وائتلاف النصرة، ص١٨٧. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٠-٢١١.

(٦٦)الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٢-١٥٣٣. وائتلاف النصرة، ص١٨٧.

(٦٧) وهو بلا نسبة في شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٧، والمرادي، الجنى الداني، ص٥٦٦، والسيوطي، همع، ج٢، ص٢٧٩. وأسنده ابن منظور إلى الشاعر الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبدالله الأسدي الملقب بـ الأقيشر، وهو شاعر إسلامي توفي سنة ٨٠هـ. انظر: ديوان الأقيشر، جمع وتحقيق: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص٤١. وفي كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص١٨٧، (إمامهم) موضع (إلههم).

(٦٨) الاستغناء في الاستثناء، شهاب الدين أحمد ابن إدريس بن عبدالرحمن القرافي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٨٦م، ص٣٤.

(٦٩) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٤٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٠-٢١١.

(٧٠) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٠، ولم ينسبه لأحد، ونسبه محققه أحمد شمس الدين للفرزدق في ديوانه، ولم أجده.

(٧١) ذكره السيوطي في: همع الهوامع، ج٢، ص٢١٣، ولم ينسبه لأحد، ونسبه صاحب خزانة الأدب، ج٣، ص٣٨٧، للأخطل ولم أجده في ديوانه.

(٧٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤١، والارتشاف، ج٣، ص١٥٣٣.

(٧٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٤١. وأسرار العربية، ص١٩١، واللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٠٩، وائتلاف النصرة، ص١٧٧.

(٧٤) وهو للنابغة الذبياني، انظر: ديوان النابغة، ص١٣. ومن الجدير بالذكر أن هناك رواية أخرى لهذا البيت وهي باستبدال (لا أحاشي) بـ (ما أحاشي) انظر: فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال، ج٢، ص٤٧٤.

(٧٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٤٢. وأسرار العربية، ص١٩١. والعكبري، محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله الشهير بأبي البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ج١، ص٣٠٩، والأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٥، وائتلاف النصرة، ص١٧٨.

(٧٦) ذهب أكثر القراء إلى حذف الألف بعد الشين في كلمة (حاشا)، فيقرؤونها (حاش)، وخالفهم أبو عمرو البصري، فأثبت الألف وصلاً لا وقفاً. انظر: الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشرة، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ج١، ص٤٧٠.

(٧٧) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٤٢. وأسرار العربية، ص١٩١. واللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٠٩، والأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٥.

(٧٨) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٤٦، وأسرار العربية، ص١٩٠. واللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٠٩، وائتلاف النصرة، ص١٧٩.

(٧٩) المصادر السابقة، نفسها.

(٨٠) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص٢٤٦، وأسرار العربية، ص١٩٠. واللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٠٩، وائتلاف النصرة، ص١٧٩.

(٨١) ابن الأنباري، **الإنصاف**، ص٢٧٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٥، والارتشاف، ج٣، ص١٥٣٣.

(٨٢) ورد القول بروايات عدة، فجاء برواية: (وأبا الإصبع)، وجاء أيضاً بروايتي العين والغين في (الإصبغ). انظر القول في الأصول، ج١، ص٢٨٨، وشرح الرضي، ج٢، ص١٢٣، ومعني اللبيب، ج١، ص١٦٥، وشرح ابن عقيل، ج٢، ص٢٣٩، والسيوطي، همع، ج٢، ص٢٧٩.

(٨٣) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص٨٥.

(٨٤) **المبرد**، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م، ج٤، ص٣٩١.

(٨٥) دأبت أكثر كتب النحو على نسبة هذا الرأي إلى أبي العباس المبرد وحده واكتفوا بذلك، منهم: أبو البركات الأنباري، ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤١، وأبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٣٠٩، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٣ والزبيدي، ائتلاف النصرة، ص١٧٨. وأضافت بعض كتب النحو باقي النحاة البصرين المذكورين وذكروا أنهم وافقوا المبرد فيما ذهب إليه،

وممن ذكرهم: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٦٨٨. وابن هشام، الأنصاري، مغني اللبيب ص١٦٥.

(٨٦) رأي المبرد في: المقتضب، ج٤، ص٣٩١، وابن يعيش، ج٢، ص٨٥، والطائي، شرح التسهيل ج٢، ص٣٠٩.

(٨٧) المقتضب، ج٤، ص٤٢٦.

(٨٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٥.

(٨٩) الأصول في النحو، ج١، ص٢٨٩.

(٩٠) ومن هؤلاء العلماء الذين نسبوا هذا القول للفراء: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٥. وابن مالك، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٧. ورضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٢٣، والمالقي، المالقي، رصف المباني، ص١٧٩. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٣. والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٢٨٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٢. والكنغراوي في الموفي في النحو الكوفي، شرحه محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص٧٥.

(٩١) الدرة، محمد طه، فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال، مكتبة الوادي، ط٢، ١٩٨٩م، ج٢، ص٤٧٤.

(٩٢) الطائي، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٧، بتصرف.

(٩٣) انظر: الكتاب، ج٢، ص٣٥٠، و ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٤.

(٩٤) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٤. والطائي، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٧، والمالقي، رصف المباني، ص١٧٩.

(٩٥) انظر: المعجم الوافي في النّحو العربيّ، ص١٣٨.

(٩٦) انظر: الطائي، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٧، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٦، والأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٦. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٢.

(٩٧) انظر: توضيح المقاصد، ج٢، ص ٦٨٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٢.

(٩٨) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٣.

(٩٩) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٥، والطائي، شرح التسهيل، ج٢، ص٣٠٧، وشرح الرضي على الكافية، ج٢، ص١٢٣. والمالقي، رصف المباني، ص١٧٩. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٣. والسمالك، ج٢، ص٢٨٨. والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٢.

(١٠٠) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٥.

(١٠١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٣.

(١٠٢) انظر: تاج اللغة، ج٦، ص٢٣١٤. ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤١. وشرح الكافية الشافية، ص٧٢٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج٣، ص١٥٣٣.

(١٠٣) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٦، والأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٦، والسيوطي، همع

الهوامع، ج٢، ص٢١٢.

(١٠٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٢.

(١٠٥) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٤، والحمد، علي توفيق، ويوسف جميل الزعبي، المعجم الوافي في النّحو العربيّ منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان- الأردن، ١٩٨٤م، ص١٣٩.

(١٠٦) انظر: الكتاب، ج٢، ص٣٥٠، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٠٩، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد، دار المأمون للتراث، ط١- ١٩٨٢م، ص٧٢٤.

(١٠٧) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٥٠.

(١٠٨) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٤-١٥٣٥. والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٦٨٨ والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٣.

(١٠٩) ومنهم ابن مالك صاحب الألفية، انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج٢، ص٢٨٨.

(١١٠) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٤، والسيوطي، همع الهوامع ج٢، ص٢٠٩.

(١١١) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٤.

(١١٢) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٤.

(١١٣) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٥، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٩٠٢.

(١١٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢٠٩.

(١١٥) انظر: المصدر السابق، ج٢، ص٢١٣.

(١١٦) انظر: العيني، النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ج٢، ص٣٥٧، وخزانة الأدب، ج٣، ص٣٨٣، واللمحة في شرح الملحة، ج١، ص٢١٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٣.

(١١٧) انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٤، خالد بن عبدالله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ج١، ص٥٦٨، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٣، محمد بن صالح العثيمين، شرح الآجرمية، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م، ص٤٤٤.

(١١٨) انظر: الأنصاري، مغني اللبيب، ج١، ص١٦٤.

(١١٩) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص١٥٣٦، وانظر: الاستغناء في الاستثناء، ص٦٥.

(١٢٠) انظر: السابق نفسه، ج٣، ص١٥٣٦، والسيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص٢١٣.

(١٢١) شرح التصريح على التوضيح، ج١، ص٥٦٨.